

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد:

تواجه قيم الأسرة المسلمة اليوم تحديات جديدة ومعقدة تتسلل إلى عمق نسيجها الداخلي عبر أنماط تفاعلات غير تقليدية فرضها الواقع العالمي المعاصر الذي يتجه نحو إعادة تعريف الأسرة، متجاوزاً كل الخصوصيات الثقافية والمبادئ الفطرية. وبلا شك؛ فإن انقلاب عوامل التكوين الفطري للأسرة، وتصعد قيمها الأساسية لصالح مفاهيم عالمية جديدة؛ سينعكس على اختلال الأدوار الوظيفية داخل الأسرة، حيث برزت طروحات تغذي اتجاهات التحرر من الرقابة الأخلاقية الاعتبارية للأسرة، صاحبها توجه مقصود لتضخيم نزعة التفرد التي ستؤدي بشكل حتمي إلى ترهل عناصر الوثام الأسري كعناصر مركزية وفطرية.

كما صاحب هذا الوضع تخلياً للأسرة - كوعاء تربوي فريد - في عدد من الأمكنة والأزمنة عن مهمتها الأساسية وهي الحفاظ على الحد الأدنى من التنشئة الوالدية وممارسة دورها الرقابي على النمو الفكري والبناء الثقافي للأبناء، مما أدى إلى تشوه معالم الانسجام بين أجيال الأسرة الواحدة، وهو الأمر الذي يتهدد الأسرة المسلمة اليوم باعتبار اكتساح التحولات الفكرية والاجتماعية الراهنة وإذكائها لرغبة الانفصال لدى شباب اليوم وفق صياغة تجري خارج إطار الأسرة، صياغة لا تنفك عن التأطير النفعي المادي للأخلاق الذي انحسرت بسببه - في حالات عديدة - أشكال التعاون والتكافل والتكامل الضرورية لكل حالة أسرية، واستبدلت تلك الضروريات بقيم الصراع والتنافس والتمركز حول الذات وهي نفسها مقدمات لمشروع ما بعد حدائنا ناسف لكل مركز وقيمة.

على صعيد آخر؛ خاضت بعض الخطابات الحديثة تدويل الهوية الجديدة للأسرة ودمجها في الصورة الإنسانية بادعاء مركزية الإنسان الكونية واستعادة دوره وتحريره من كل السلطات «المتوهمة». وقد جاءت هذه التحولات مترامنة مع التطورات المتسارعة في مجالات الاتصال والمعلومات وتغير أساليب التفاعل الاجتماعي، مما انعكس على الأنماط التواصلية والسلوكية داخل المجتمعات. كما تبنت بعض الاتجاهات المعاصرة مسارات جديدة لإعادة تعريف دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع، تحت إطار إعادة النظر في البنى التقليدية. وقد انعكس هذا التوجه في ظهور مطالب بتعديل التشريعات الأسرية، في كثير من الأحيان على حساب الخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمعات الإسلامية.

إن هذه التفاعلات بين الخطابات الدولية والتشريعات المحلية تلزم الجميع بالقيم الدينية والأخلاقية والوطنية، بما يحفظ للمرأة كرامتها ويعيد للأسرة توازنها، دون التفريط في الثوابت الشرعية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى خطاب رشيد يواكب هذه التحولات، ويقدم بدائل واقعية تعالج المعضلات الأسرية، وتعزز مكانة المرأة في ضوء مقاصد الشريعة.

وقد أرست الشريعة الإسلامية بمقاصد أحكامها ومراعاتها للفطرة معالم الأسرة المسلمة وقيمها العليا وأحاطت مفاهيمها بشبكة من الضوابط الناعمة لهويتها وشكلها وأدوارها، كما أن الخطاب القرآني قد عبر عن إطارين فريدين لها: الإطار الإنساني والإطار الرباني، بما فيهما من خلق ومودة وفق مقصد رباني محمود، هو التعايش الرحيم الذي يقتضي التشارك الإيجابي، وبذل الود والتعاطف واللين، وتقديم أسباب السكينة والاطمئنان، تحقيقاً لتماسك الأسرة، وضماناً لاستقرارها.

ونظراً للواجبات المتعلقة بتحسين الوعي الديني بمفهوم وقيم الأسرة - لما لبعض المفاهيم الحديثة من أثر على هذا الوعي بسبب السياقات التي تنزلت فيها محاولات إعادة تعريف الأسرة - جاءت دعوتنا للتناول البحثي لقضايا الأسرة وطرح دراسات موضوعية ضمن ملف خاص يهتم بـ (قيم الأسرة المسلمة وإكراهات الحداثة)، وهو الملف الذي تنتظم فيه ثمان دراسات انتظمت

في جوانب شرعية وفكرية وقانونية وإعلامية؛ كالآتي:

١. في حقل الدراسات المقاصدية؛ نحت دراسة وسن الرشدي، «قوانين الحماية من العنف الأسري في دول الخليج) السعودية، الإمارات، الكويت) مقارنة مقاصدية في ضوء الخطاب الحدائي» نحو مساءلة وتقييم القوانين الخليجية المتعلقة بحماية الأسرة في بنيتها التشريعية في ضوء المقاصد الشرعية، لتنتهي إلى أن عمليات تحديث المجتمعات الخليجية لم تؤثر على قوانين حماية الأسرة التي مازالت تستمد مرجعيتها من أصولها الفقهية، دون أن تستجيب لإكراهات الخطاب الحدائي، وبقيت ضمن نطاقها الثقافي والعرفي المستمد من مبادئ الإسلام وشريعته.

٢. عن تأثير بعض المقاربات النسوية الحدائية؛ استعرض عبد المنعم المومني فصلا من فصول ذلك التأثير في مجال التشريع القانوني من خلال دراسته، «تأثير الحركات النسائية الحدائية في مسار التشريع الأسري: الحالة المغربية أنموذجا» حيث تتبع تطور مطالب هذه الحركات عبر مسارها التاريخي.

٣. من نقد النسوية للتشريعات الوطنية إلى نقد النسوية للأحكام الفقهية؛ حيث يسلط الضوء كل من غزالة بن عاشور وصالح الزنكي؛ على مسألة النقد الذي تقدمه «النسوية الإسلامية» للأحكام الفقهية في دراستهما، «تعارض الكليات والجزئيات في فكر النسوية الإسلامية: دراسة أصولية تقويمية» وقد وقف الباحثان على الأسس التي تنطلق منها النسوية الإسلامية في نظرتها للفقه الإسلامي احتكاما إلى علم أصول الفقه، ليتوصلا إلى أن منظور النسوية الإسلامية لا يتوافق مع المرتكزات الأصولية في التعامل مع النصوص الجزئية، بسبب التناقض المنهجي بين ادعاء المرجعية للنصوص وبين عدم اعتمادها، وهو ما يكشف استمدادات النسوية الإسلامية في مفهوم الكلي أو القيم العليا - التي تضعها في مقابل الجزئي - من الفكر النسوي المبني على قيم الحدائة.

٤. ضمن الحقلين الإعلامي و التربوي؛ قدمت نوال بومشظة في دراستها، «الأبعاد التربوية المتضمنة في الأفلام الأجنبية الموجهة للطفل، بين تكريس الجندرية والترويج للمثلية: فيلم باري (Barbie) أنموذجا» عرضًا تحليليًا لمضمون المواد الإعلامية الموجهة إلى الطفل وتشخيص أدوارها الخطيرة على التنشئة مجسدة في نموذج الفيلم الكرتوني الشهير باري الذي عكفت فيه الباحثة على تحليل عينة من مشاهدته وفق مقارنة سيميولوجية؛ من منظور تربوي ناقد يربط الرموز البصرية واللغوية بالأبعاد القيمية، وقد وقفت الدراسة على خطورة الفيلم في إلغائه قيمة الأمومة وتقديم دوار اجتماعية جديدة للمرأة تتجاوز السلطة الذكورية والنظام الأبوي وتشجيع الاستقلالية والمثلية، وهو طرح يتقاطع في كثير من تفاصيله مع عدد من الحركات النسوية.

٥. في دراسته: «قيم الأسرة المسلمة والتغريب المصطلحي دراسة تحليلية مقارنة»؛ اتجه طارق خليفة إلى حقل اللامفكر فيه ضمن تراجع قيم الأسرة المسلمة وهو الحقل المصطلحي في خطاب الإعلام وفي العالم السبراني؛ من خلال مقارنة مصطلحية وصفية مقارنة بين نماذج من المفردات القرآنية المتعلقة بالعلاقة الأسرية ونظائرها المتداولة في بعض اللغات الأوروبية، من أجل تشخيص ممكن للعلاقة السببية المفترضة بين الظاهرتين وبفرضية عدم استبعاد أن يكون السبب هو ذاته نتيجة، وهو ما وقف عليه في النهاية: أن الهيمنة الإعلامية للغات الأجنبية على حياتنا اليومية نتيجة لتغريب الأسرة المسلمة وسبب لها في آن، داعيًا إلى المراهنة على تفعيل ما سماه ب (الرأي العام اللغوي).

٦. قدم حسن بن حسن في دراسته: «قراءة حضارية في أزمة الأسرة في الغرب» رؤية لمآلات التحولات التاريخية التي شهدتها الأسرة في الغرب، وأثر الخصوصية الثقافية الغربية واختياراتها الحدائية في تشكيل الأزمة التي تعيشها الأسرة الغربية من

تفسخ لحدودها القيمة واختلال وظائفها الاجتماعية، ووفق المنهج التحليلي قدمت الدراسة محتوى معرفيا وموضوعيا للمقاربة الحضارية التي خلص الباحث بموجبها إلى أن أهم عامل للإصلاح الأسري يقوم على أساس ما أطلق عليه: (إعادة بناء الركن المعنوي للأسرة).

٧. في حقل قضايا المرأة ومساوئ المساواة؛ قدمت دراسة «أثر الاجتهاد المقاصدي في مسألة مقدار دية المرأة» لعلي سليمان الصالح؛ نموذجاً تطبيقياً للاجتهاد المقاصدي الذي يعتمد على استنباط مقاصد الشريعة المؤثرة في مسألة مقدار دية المرأة، والموازنة والترجيح بين الأدلة في ضوئها، مع النظر في مآلات الأقوال، وهي دراسة بلا شك تدحض جملة الانتقادات الموجهة للتشريع الجنائي الإسلامي، مع معالجتها لقضية معاصرة في ظل انتشار مطالبات المساواة وإلغاء التمييز في الحقوق.

٨. ضمن سياق الدراسات القانونية المتعلقة بدراسات الجندر والمساواة، تنزل دراسة «متلازمة ما قبل الحيض (PMS) والمسؤولية الجنائية في القانون الجنائي الإيراني: دراسة حالة فراغ فقهي»، باللغة الإنجليزية، لكل من: أبو الفضل عليشاهي قلعه جوقي وصديقه رياحي راد. يسأل الباحثان فيها النصوص القانونية ومدى حياديتها تجاه الفوارق البيولوجية بين الجنسين، والكشف عن إمكانيات التحيز أو الإغفال التي قد تؤدي إلى عدم إنصاف القانون للنساء في سياقات جنائية معينة، حيث تصنف تلك المتلازمة ضمن الاضطرابات الانفعالية باعتبارها (أذى)، نقرؤه في سياقه النفسي مصاحباً لسياقه الفقهي، وهي الاضطرابات التي تسهم في تخفيف العقوبة، باعتبار التمايز النفسي والبيولوجي بين الجنسين.

نأمل أن تسهم أبحاث هذا العدد في الارتقاء بالوعي الإسلامي تجاه قضايا الأسرة وتعزيز القيم الإسلامية في بنائها، وأن تقدم رؤى علمية رصينة تسهم في معالجة التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة المسلمة. ونسأل الله تعالى أن يبارك في جهود الباحثين المشاركين في هذا العدد، وفي جهود الخبراء المحكمين وهيئة تحرير مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ونهنتهم على الارتقاء المتواصل بالمجلة وبأبحاثها النوعية التي تنير مسيرة الباحثين والعاملين في حقول الدراسات الإسلامية.

د. عمر بن بوذينة

المحرر الضيف، أستاذ العقيدة والفكر الإسلامي المشارك

مدير مشروع الأسرة البحثي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

للاقتباس: بن بوذينة، عمر. «كلمة العدد»، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، المجلد ٤٤، العدد ١ (٢٠٢٦).

<https://doi.org/10.29117/jcsis.2026.0428>

© ٢٠٢٦، بن بوذينة. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار نشر جامعة قطر. تم النشر وفقاً لشرط Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). وتسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>